العدد (1695) السنة السابعة - الاثنين (11) كانون الثاني 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

شبابيك

ميزانيات مع وقف التنفيذ

كاظم الجماسي

هذه الأيام يجري الحديث بصدد إقرار الموازنة العامة للدولة الاتحادية وأيضا عن أسباب تأخير إقرارها أو المصادقة النهائية عليها، وأولويات أبواب صرفها وما إلى ذلك.. فضلا عن إيقاف العمل بموضوعة المصادقة على الموازنة التكميلية للعام المنصرم.

معلوم قبل كل شيء أن حجم الموازنة وأبواب صرفها وما يتبع ذلك، يعني بالضبط كل مايتعلق بحياة ثلاثين مليون عراقي وعراقية هنا ضمن حدود العراق أو هناك في شتات المنافي، إذا ما عرفنا ان النسبة الاعظم من تلك الموازنة مخصصة للميزانية التشغيلية(٨٠٪) الامر الذي يعني رواتب منتسبي الجهاز المترامي الاطراف للدولة، من أقصى الشمال الى أقصى الجنوب ومن أقصى الشرق الى أقصى الغرب من خارطة الوطن، أو استحقاقات أبناء الوطن ذاته من المغضوب عليهم، اللاجئين في أصقاع متفرقة من هذه الأرض ..

هذا جانب من المسألة فيما الجانب الاخر يعاني التعطيل حد الشلل، النسبة الاخرى(٢٠٪) المخصصة للاستثمار، على الرغم من اقرار اخر التعديلات على قانون الاستثمار ذي الرقم(١٣)لسنة(٢٠٠٦)، بدلالة سوء صرف الاموال المخصصة في ميزانيات المحافظات والاقاليم معظمها، فضلا عن ان عددا مهما منها اعاد نصف وربما ثلاثة ارباع تلك الاموال الى وزارة المالية قبل نهاية العام بدعوى انها فائضة..

يتساءل المواطن هنا او هناك وقد اخذ يضرب الامر اخماسا في اسداس، من اين يأتي الفائض في الاموال التي من المفترض ان تصرف لأعمار معيشته وكل جوانبها تشكو العوز تعليميا وصحيا وخدميا و..و..؟ ثم مامعنى ان يوفر المسؤول اللجام قبل الفرس، ان يقيم ارصفة تلو الارصفة من دون وجود للشوارع، او اسيجة جديدة لابنية ليس لها من وجود او هي في طور الاندثار، او طلاء فوق طلاء لجدران موشكة على السقوط، وبالإجمال المزيد من أحجار الأساسات لمشاريع وبنى لا أساس واقعيا لها؟ وقائمة التساؤلات تطول ثم تطول حتى صار المواطن مسطورا لايدري اين مكمن الخلل، هل في عقله ام ان الامور برمتها لاتعدو عن كونها فيلما هنديا؟!!

يردد الناس في الشارع وباصات النقل الخاص ومختلف امكنة لقاءاتهم هنا أو هناك، هذا العطل له علاقة مباشرة بموضوعة الانتخابات التي يجري التحضير لها على أكثر من قدم وساق، وعندما تسألهم كيف؟ يجيبونك بثقة العارف ان المسؤولين (اطال الله من عمر مسؤوليتهم) حريصون اشد الحرص على سلامة المال العام خوفا من استخدامه وهدره لاغراض الدعايات الانتخابية والتي من المتوقع ان تشهد هياجا محموما، في أغلب مواضعها، كهياج قطيع من الثيران، يفك لجامها بعد طول حبس، وسيكون من البدهي ان تغيب عن أنظارها، مكمن هياجها المفترض، مصالح الناس اليومية غير القابلة للتعطيل او التأجيل..

غبار التطاحن الانتخابي بدأت السنته تتصاعد، في الوقت الذي ينبغي ان تستمر فيه آليات عمل الدولة عبر اجهزتها الرسمية من دون ان تتأثر هذه الدائرة او تلك بذاك التطاحن، وان تستمر الآلية الرسمية لخدمة المواطن في كل مناحي حياته، هذا الكلام البسيط والسليم تقره كل تجارب الشعوب والدول التي اختارت الديمقراطية نهجا للحياة، غير ان الذي حدث ولم يزل يحدث عندنا تداخل في كل شيء يبعث استغرابا بل واستهجانا كبيرين، تداخل في الصلاحية والاستحقاق، أو الولاء والمرجعيات، أو المصالح الجهوية والشخصية، أو تلك التي تعتمد اجندات شتى خارجية أو داخلية، وكلتاهما محكومتان بقانون أمسى شعارا مقدسا (أنا أولا وبعدي فليأت الطوفان).

كانت الآلهة في عون هذا العراقي المحروم والمهضوم .. والصابر.. ولكن الى حين.

Kiamasi59@yahoo.com

تقرير

النفط تغلقها وتنفي شرعيتها..

كابينات تبيع الوقود المغشوش على الطرق الخارجية

بغداد / إيناس طارق

انتشرت على الطرق الخارجية محطات بيع الوقود المختلفة (الكاز، البنزين، النفط) على هيئة كابينات يعتقد المواطن بأنها كان لها الدور الايجابي في حل ازمة الوقود التي استفحلت في حينها وأغوت البعض باحتكارها بطرق غير شرعية ومن ثم فرض اسعار على المستهلكين اضعافا مضاعفة .هذه الكابينات ظهرت للوجود على الطرق الخارجية، سرعة انتشارها ادت الى استغلالها من قبل بعض ضعفاء النفوس من خلال غش الوقود ومن ثم بيعه للمواطن وباسعار مضاهية لاسعار الوقود الأصلي الموزع من قبل وزارة النفط على وكلائها . هذه الكابينات يتم تزويدها بالوقود من قبل متعهدين ياتون لملئها اسبوعيا ، مشكلة المصافي المتنقلة والتي تحصل على النفط المسروق الخام عن طريق ،سحب النفط من انبوب التصدير ،ومن ثم بيعه الى الصهاريج عانى منها المستهلك لرداءة النوعية وانعكس سلبا على اداء ماكنة السيارة.بعد ان تم غلقها بأوامر صادرة من وزارة النفط كانت ردود الأفعال من أصحابها شبه مستنكرة لهذا الاجراء .

يقول (صلاح منتصر) صاحب كابينة وقود واقعة على طريق الطارمية – بيجي لا يمكن غلق محطات أصحابها أنفقوا أموالا كثيرة لإنشائها،من حيث توفير الكابينة،والمضخات ،فضلا عن بناء مكان للشخص المسؤول عنها والذي يلتزم بالبقاء ليل نهار لحراستها ولملء السيارات بالبنزين، ان كان هناك غش في بيع الوقود فلماذا لا يتم فحصها دوريا بدلا من إغلاق محطاتنا المتنقلة كان من الأجدر بالوزارة متابعة المصافي التي تجهزها بالوقود وبدورنا نجهز من المتعهدين المتعاقدين مع الطرفين بشكل واسع على الطرق الخارجية الممتدة من مدينة الخالص وصولا الى داخل المدن الشمالية فلا يمكن ان يخلو شارع من هذه المحطات ، وكل كابينة تحمل اسم صاحب الكابينة والمصفى الذي تتزود منه!! فضلا عن بيان انواع البنزين المتوفر ان كان من النوع العادي او المحسن ،إضافة إلى انتشارها في بعض المحافظات الجنوبية مثل محافظة بابل التي أغلقت أكثر من خمسين محطة وقود متنقلة كانت منتشرة في الطرق الخارجية،التي تربط أقضية ونواحي المحافظة بمركز مدينة الحلة والغاية من إنشائها كان بهدف تسهيل عملية تزود أصحاب المركبات بالوقود وبالكميات التي يحتاجونها وتخفيف الزخم عن محطات تعبئة الوقود الرئيسة في المحافظة. ، كما أعلن فرع المنتجات النفطية فرع كربلاء عن إغلاق أكثر من ١٠٠محطة تعبئة وقود متنقلة بناء على توجيهات وزارة النفط ،بعد اكتشاف عدم صلاحية نوعية المنتجات الوقودية المباعة فيها . فضلا عن عدم حصولها على تصريح بالعمل ،والتي كانت تجهز من قبل مقاولين يرفدونها بالمنتجات النفطية ومتعاقدة معهم وزارة النفط. وقبل عدة أيام أصدرت وزارة النفط بيانا أشارت فيه الى ان الوزارة قررت إغلاق جميع محطات الوقود المنتشرة على الطرق الخارجية ،و شمل هذا القرار إغلاق أكثر من ١٠٠محطة تعبئة وقود متنقلة بناء على توجيهات وزارة النفط . موكدة في بيانها انه بعد فحص عينات من هذه المنتجات اثبتت نتائجها انها مغشوشة ،فضلا عن عدم جاهزية عمل البعض من هذه المحطات .في عدة محافظات.وبعد الاتصال بالمكتب الإعلامي لوزارة النفط علق المتحدث الرسمي للوزارة عاصم جهاد قائلا: ان مكتب المفتش العام في وزارة النفط أكد ان جميع الإجازات الممنوحة الى أصحاب الكابينات مزورة ولم تمنح من قبل الوزارة وهذا بحد ذاته يعتبر مخالفة قانونية ، واضاف جهاد ان الوزارة تؤكد عدم تجهيزها بالمواد الوقودية اذن من اين يأتون بها؟ الأمر الذي أثار شكوك ومخاوف المعنيين بالامر، ومقابل هذا صدر قرار من قبل مجلس الوزراء ووزارة النفط بضرورة غلق هذه المحطات.وأضاف كذلك ان العمل فيها مخالف لقوانين وتعليمات إنشاء محطات الوقود وكذلك الخطط الاستثمارية.

وعلى العموم بات المواطن يتساءل أيضا من أين لهؤلاء الوقود ان كانت الوزارة لا تزودهم به ؟

شكاوى

دوائر رسمية لا تهتم بالمواطن

العديد من دوائرنا وخاصة الخدمية تعتمد طريقة مهينة في التعامل مع المواطن كما وصفها المواطن سلام عبد برسالته التي بعث بها للصفحة وذكر فيها ان دوائر مثل الجنسية والشركة العامة للسيارات ودائرة الرعاية الاجتماعية تعتمد على فتحة في الجدار لاستقبال المواطن وكان من المفترض إعداد أماكن مخصصة للمراجعين تتوفر فيها المقاعد والمصاطب .التعامل من خلال فتحة في الجدار يجعل المواطن يشعر بشعور غير ودي وقد يجعله ينفر من هذه الدوائر التي لا تقيم له وزنا لذلك يطالب في رسالته بإعادة النظر بمسألة استقبال المواطن.

شكوى من منطقة الكمالية

عدد من سكنة مناطق الفضيلية والكمالية بعثوا بشكوى يذكرون فيها ان الاعمال الجارية في الشارع العام لمد انابيب المجاري شكلت لهم عقبة كبيرة من خلال قطع حركة السير فيه والتي ما زالت مستمرة إضافة إلى أن الطرق الفرعية التي يسلكونها قام البعض من الاهالي بقطعها خشية الغبار والاتربة المتناثرة لذلك يطالبون بأن تتم تهيئة طرق بديلة وقتية حين تنفيذ مثل هذا العمل .مع الشكر.

عنهم المواطن قاسم صخي بغداد / الكمالية

حي الكفاءات وهذا المطلب

ابو زينب من حي الكفاءات شرقي العاصمة في رسالته يطالب امانة بغداد بضرورة اكساء الشوارع والازقة بالاسفلت لاسيما وان الحي من الاحياء القديمة ويتطلع الى ان يكون حيا عصريا اسوة ببقية الاحياء في العاصمة بغداد وان يشمل بذلك كما تم شمول منطقة العبيدي القريبة.

إلى وزارة التربية مع التحية

إلى متى يبقى أولياء أمور الطلبة في الدراسة الابتدائية يبحثون في شارع المتنبي عن كتاب الإسلامية مع ان امتحانات نصف السنة لا يفصلنا عنها سوى أيام ؟.

الأقسام الداخلية للطلبة.. رداءة خدمة

يشكو اغلب طلبة الجامعات والمعاهد ممن يسكنون الأقسام الداخلية رداءة الخدمات المقدمة في هذه الأقسام وخاصة في مجال الأثاث من أسرة او دواليب كذلك يشكون ان اغلب الأبنية لا تجري عليها عمليات صيانة لأعمار الأبواب او إبدال زجاج النوافذ وخاصة في الأقسام الداخلية لطلبة المعهد الفني في المنصور.

بلدية الكرادة رجاء

المواطن أبو زينب من منطقة الكرادة داخل بعث برسالة اشاد فيها بالأعمال التي تقوم بها بلدية الكرادة في هذه المنطقة وتجاوبها مع ما يشير اليه المواطن من ملاحظات او معالجة أمور بلدية تخص المناطق لكنه يشير إلى ان بعض البرك التي توجد قريبة من الأرصفة يتوجب ان تتم معالجتها من خلال سيارات البلدية كون تجمعات المياه ازدادت خاصة في مناطق (رخيته) وغيرها من المناطق مما يشكل بيئة خصبة لنمو الجراثيم المسببة للامراض الوبائية سيما ونحن نشهد انتشار مثل هكذا امراض الامر الذي يستدعي المعالجة الفورية.

اشارة

كهرباء وأشياء أخرى

احمد نوفل

أزمة التيار الكهربائي التي عاشها المواطن قبل هذا الوقت كان لابد وان تستدعي العمل على التعاون والتفهم ليس على النطاق الرسمي فحسب بل وعلى النطاق الشعبي أيضاً.

وزارة الكهرباء تعمل دائبة من اجل توفير الطاقة الكهربائية للمواطنين تخطط وتنفذ العديد من مشاريع انشاء محطات الكهرباء وفي مختلف المناطق والمحافظات ونتمنى لهذه المشاريع ان تنفذ في مواعيدها المقررة لكي يكتفي المواطن بالتيار الكهربائي كما يجب. على حد علمنا ان كمية الطاقة التي يتوجب توفيرها تتعدى ال١١ (ألف ميكا واط) ولكن ما تم توفيره لم يصل بعد الى٧ او ٨ آلاف ميكا واط وما دام العمل جاريا على تنفيذ مشاريع الطاقة فهناك أمل كبير في تحسنها يوما بعد آخر.

لكي نجعل الجهات ذات العلاقة تشعر بجدوى عملها يتوجب على المواطن ان لا يفرط في استخدام التيار الكهربائي المهيأ له ما ينعكس سلبا على طرفي المعادلة ونعني بهما وزارة الكهرباء من جهة والمواطن في منزله من جهة أخرى. الآن لا يكاد يخلو منزل من المنازل من أجهزة كهربائية ذات استهلاك عال للطاقة الكهربائية من سخانات ومدافئ كهربائية، لكن التيار الكهربائي غير مهيأ بعد لحمولتها لذلك يتوجب على المواطن المستخدم لها ان يكون على بينة بان استخدامها سيؤثر تأثيرا سلبيا سواء في منطقته او بيته.

والجانب الآخر ان السوق العراقية تعرض فيها أجهزة كهربائية ما كان يتوجب السماح باستيرادها كونها من الأجهزة التي تحتاج الى طاقة كهربائية اكثر ويمكن أن يسمح باستيرادها في حالة تهيئة المحطات التي لا تزال في طور الإنشاء .

من كل ذلك أردنا القول ان التيار الكهربائي لا تتحمل وزر انقطاعاته في بعض المناطق وزارة الكهرباء ودوائرها فقط بل ان المواطن كثيرا ما يكون مساهما في ذلك.

نعتقد بأننا لو وصلنا الدرجة الكافية من الوعي في هذا الجانب لاجتزنا الكثير من المشكلات نحن والطاقة الكهربائية يمكن ان نتصالح حين يطفئ المواطن في منزله مصباحا لا يستفيد منه.

الى لجنة المفصولين في مجلس الوزراء

سبق وان تم نشر شكوى مواطن معنونة الى لجنة المفصولين السياسيين في رئاسة مجلس الوزراء تخص اهمال طلب اعادته لعدم وجود الباعث السياسي كما ذكر وقد اغفلنا ذكر الاسم في حينه اذ انها مقدمة باسم المواطن (كريم سالم صالح /وزارة الاعمار والاسكان /شركة المعتصم للعلم لطفا.

الوكلاء وبطاقة الوقود

وصلت الصفحة رسالة من إحدى العوائل التي تسكن المحلة ٩٢٠ منطقة الدورة تذكر فيها بانها لم تستلم البطاقة الوقودية الموزعة على المواطنين في حينه لسفرها الى خارج العراق وعند عودتها ومراجعتها الوكيل وعدهم بالحصول على بطاقة العام المقبل وتتساءل في الرسالة لماذا لا تحفظ حقوقهم عند غيابهم لاسيما ان الوكيل يتوجب عليه الاحتفاظ بها كامانة حتى وان نفدت صلاحية بطاقات اغلب الأشهر فيمكنها الحصول على حصة وقود ولو لشهر واحد وتعتقد في الرسالة ان مثل ذلك الأمر قابل لان يستغل من الوكلاء الذين يتوجب مساءلتهم عن البطاقات التي لم تسلم لأصحابها في حينه.

حديث الصورة

أكوام نفايات

الصورة الملتقطة بعدسة الزميل مراسل الجريدة باسم حسين في محافظة البصرة تظهر أكواما من النفايات التي يلقي بها باعة احد الأسواق في منطقة العشار .من المعروف ان مدينة البصرة وخاصة منطقة العشار تعد من المناطق الرئيسة في المحافظة وما من مسافر لا تقوده قدماه لهذه المنطقة التي كانت على جانب كبير من الرعاية والاهتمام .كل الذي نطالب به بان تكون هناك الية معتمدة من قبل بلدية البصرة أن تجنب العشار وأسواقه هذا المشهد غير المرغوب فيه.ان الحاوية وسيارة نقل النفايات تبدو غائبة بالكامل .ما نتمناه ان تعمل الأجهزة المختصة على إظهار صورة البصرة بأبهى حلة لتعود الى ما كانت عليه من اهتمام ونظافة، مناطق وشوارع يحلو للمواطن التنقل فيها فلا تصدم ناظريه مثل هذه الصورة المنشورة.

كاريكاتير..... عادل صبري